أنباء سورية

حمّلت روسيا مسؤولية الضغط على الأسد لإجباره على وقف المزيد من الهجمات العسكرية

واشنطن تهدد النظام بـ «إجراءات حازمة» حال شن عملية عسكرية في درعا

عواصم ـ وكالات: وجهت الولايات المتحدة تهديدات مباشرة لنظام الرئيس بشار الأسد، ملوحة باتخاذ إجراءات «صارمة» في حال انتهك اتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية، وذلك عقب إلقاء الجيش السوري منشورات فوق محافظة درعا الجنوبية تحذر من عملية عسكرية وشيكة.

وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانا فجر أمس أعربت فيه عن «قلقها» جراء التقارير، مشيرة إلى أن المنطقة المعنية تقع ضمن حدود منطقة خفض التوتر التي اتفقت عليها مع روسيا والأردن العام الماضي.

وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر نويرت «نحذر النظام السوري كذلك من القيام بأي تحركات تهدد بتوسيع النزاع أو زعزعة وقف إطلاق النار»، مضيفة ان الرئيس دونالد ترامب أعاد التأكيد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على الاتفاق خلال اجتماع في فيتنام عقد في نوفمبر. وأوضحت انه «بصفتها ضامنة لمنطقة خفض التصعيد هذه بالاشتراك مع روسيا والأردن، ستتخذ الولايات المتحدة إجراءات صارمة ومناسبة للرد على انتهاكات نظام الأسد».

وشددت على ضرورة إنفاذ واحترام الاتفاق الذي أبرمته مع روسيا لتهدئة الصراع في منطقة وقف التصعيد.

وذكرت الوزارة ان «روسيا أعلنت للعالم ولأعضاء مجلس الأمن انها ستضمن وقف إطلاق النار في مناطق وقف التصعيد التي أعلنتها بنفسها».

وبينت أن نظام الأسد بدعم من الولايات المتحدة وروسيا «انتهك مرارا» مناطق وقف التصعيد فيما يواصل حلفاء الأسد إطالة أمد الصراع بتجاهل اتفاقياتهم الخاصة بوقف التصعيد بما في ذلك عملية جنيف.

وقالت إن «روسيا مسؤولة كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي عن استخدام سلطاتها الديبلوماسية والعسكرية على نظام الأسد لوقف الهجمات وإجباره على وقف المزيد من الهجمات العسكرية».

ولفتت الوزارة الى أن روسيا منعت إجراءات مجلس الأمن الدولي التي من شأنها محاسبة الأسد وإنقاذ حياة الأبرياء في سورية 11 مرة حتى الآن في هذا الصراع.

وأكدت ضرورة وفاء روسيا بالتزاماتها المعلنة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254 ووقف إطلاق النار المتجسد في بيان (دا نانغ) الذي أصدره الرئيسان الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين.

وقال ناشطون ووسائل إعلام إن طائرات النظام ألقت منشورات تهدد بعمل عسكري وشيك، وسط معلومات عن توجه وحدات عسكرية نحو درعا بعد ان انتهت المعارك ضد داعش في جنوب دمشق بالاتفاق مع النظام على خروج مقاتليه وعائلاتهم من الأحياء التي كان يسيطر عليها باتجاه البادية. وطبعت على أحد المنشورات في درعا صورة مقاتلين قتلى مرفقة بتعليق «لا تكن كهؤلاء. هذه هي النهاية الحتمية لكل من يصر على الاستمرار في حمل السلاح (...) اترك سلاحك قبل فوات الأوان».

وكان نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد أن التوجه سيكون إلى درعا أو إدلب بعد انتهاء معارك دمشق. ويجعل موقع درعا المحاذي للجولان المحتل والأردن، أي عملية واسعة فيها أمرا غاية في الحساسية، حيث تتهم إسرائيل بأن إيران تسعى الى تعزيز تواجدها العسكري قرب الحدود.

وفي السياق ذاته، نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» عن مصادر غربية، أن إسرائيل أبلغت موسكو قرارها توسيع «الخطوط الحمراء» في سورية بما يشمل منع إيران من تثبيت وجودها العسكري وميليشياتها و«حزب الله» في جميع الأراضي السورية وليس فقط في الجنوب.

وكانت «الخطوط الحمراء» السابقة تشمل منع إيران من نقل صواريخ إلى ميليشياتها أو «حزب الله» ومنع قيام قواعد عسكرية دائمة أو مصانع للصواريخ ومنعها من الاقتراب إلى المنطقة الجنوبية لأكثر من 30 كلم عن حدود إسرائيل.

إفطار جماعي لنحو 800 من مهجري الغوطة وشمال حمص أقامته «المنظمة الخيرية» في متحف معرة النعمان الأثري أمس الأول (أ.ف.ب)

إسرائيل توسع خطوطها الحمراء أمام إيران في سورية

اغتيال خمسة من مسعفي «الخوذ البيضاء» بهجوم على مركزهم في شمال سورية

بيروت ـ أ.ف.ب: أعلنت منظمة الدفاع المدني المعروفة بـ«الخوذ البيضاء» مقتل خمسة من متطوعيها في هجوم نفذه مسلحون مجهولون فجر أمس على أحد مراكزها في محافظة حلب، في وقت يشهد الشمال السوري مؤخراً تصاعداً في عمليات القتل والاغتيال بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان. وأوردت منظمة الخوذ البيضاء، وهي تعمل في مناطق سيطرة المعارضة، على حسابها بموقع تويتر أن «مجموعة مسلحة مجهولة داهمت مركز الدفاع المدني في بلدة تل حديا (مركز الحاضر) في ريف حلب الجنوبي، وأطلقت النار مباشرة على متطوعينا، قتلت خمسة منهم وأصيب اثنان آخران بجروح». وأكد المرصد السوري الحصيلة ذاتها، لافتاً الى ان المنطقة حيث يوجد المركز تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) وفصائل أخرى.

وقال مدير مركز الحاضر أحمد الحميش لوكالة فرانس برس ان المجموعة «هاجمت مركز الحاضر قرابة الساعة الثانية فجرا وقتلت خمسة من العناصر المناوبين بعدما عصبت عيونهم، فيما أصيب اثنان آخران بجروح وتمكن عنصران آخران من الهرب».

ولم يتم التعرف على ملامح المسلحين، وفق الحميش «إذ كانوا ملثمين، وفروا بعدما سرقوا بعض العتاد وآلية للمركز ومولدات كهربائية».

ولم تتوافر معلومات حول سبب القتل، إن كان بدافع السرقة أم لأغراض سياسية.

ومنذ بدء عملهم الفعلي في سورية في العام 2013، نشط متطوعو الدفاع المدني البالغ عددهم حاليا نحو 3700 في انقاذ المدنيين العالقين تحت الأنقاض أو المحاصرين بين جبهات المعارك في مناطق عدة. وغالباً ما استُهدفت مراكزهم بالغارات والقصف من قبل قوات النظام، ما تسبب بمقتل أكثر من مئتين منهم واصابة المئات بجروح.

احتجاجات ضد فرض «قسد» التجنيد الإجباري على أبناء الحسكة

عواصم ـ وكالات: أغلقت وحدات الحماية الكردية التي تهيمن على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» حي النشوى في مدينة الحسكة، خوفا من انتقال المظاهرات التي شهدها أمس الأول، الى احياء أخرى في المدينة احتجاجا على فرضها التجنيد الإجباري. وقالت مصادر محلية في مدينة الحسكة لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن «أهالي حي غويران جنوب غرب مدينة الحسكة الذي يسكنه أبناء عشائر عربية قاموا بإشعال النار في إطارات السيارات وقطع الطريق الواصل بين حيي النشوى الغربية والشرقية ومنطقة دوار الشريعة على مدخل الحي لمنع عناصر الوحدات الكردية من دخول الحي، بسبب التظاهرات التي يشهدها الحي ضد ممارسات وحدات الحماية في اعتقال الشباب العرب واقتيادهم للتجنيد». وأضافت المصادر «الاحتجاجات انتقلت إلى عدد من الأحياء التي يسكنها أغلبية عربية ومنها حي غويران المجاور لحي النشوى، ووجهت دعوات في مساجد مدينة الحسكة للتظاهرة عقب صلاة التراويح أمس ضد حملة الاعتقالات التي تنفذها الأجهزة الكردية ضد ابناء العشائر العربية المتمثلة في التجنيد الإجباري».

وأكدت المصادر أن الاعتقالات طالت حتى طلاب المرحلة الثانوية وحتى الزائرين إلى مدينة الحسكة من مدن ومحافظات أخرى.

وتقوم الوحدات الكردية بحملة اعتقالات تطول أبناء العشائر العربية من أجل التجنيد لدى قيامها بعمليات عسكرية ومنها حاليا عاصفة الجزيرة في محافظة دير الزور.

أنباء لبنانية

6 حقائب للتيار الحر و5 للرئاسة وثلاث للقوات..

الحريري يبدأ المشاورات وينهيها غداً.. وتسريب مسودة توزيع الوزارات

بيروت ـ عمر حبنجر

يبدأ الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري استشارات التأليف غدا وغدا ينهيها، لينصرف بعدها الى المهمة الأصعب، ألا وهي اختيار الأسماء وإسقاطها على الحقائب، ومن ثم التحول نحو البيان الوزاري للحكومة الجديدة، حيث يطرح البعض استنساخ بيان الحكومة السابقة بصياغته الباطنية للموقف من سلاح حزب الله وللنأي بالنفس عن الصراعات الخارجية، بينما يرى البعض الآخر ضرورة وضع النقاط على الحروف في هذا السياق، استنادا الى الموقف الدولي، خصوصا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول تنفيذ لبنان للقرار 1559، الذي نشر على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني، بعد مناقشته في جلسة مغلقة وفيه عدم السماح بوجود سلاح غير سلاح الشرعية اللبنانية.

وقد سُربت مسودة تشكيلة وزارية، ستكون محور مشاورات غدا الاثنين، تعطي رئيس الجمهورية حق تسمية خمسة وزراء، مراعاة للتوازن الطائفي، عدا وزراء التيار الحر المطلوبين وعددهم ستة ما يؤمن للرئاسة «الثلث المبطل» داخل مجلس الوزراء والذي يعتبره البعض الآخر ثلثا ضامنا. فيما تشير المسودة لمنح القوات 3 وزراء.

وكان الحريري جال عصر الجمعة على رؤساء الحكومة السابقين، داعيا الى الإسراع في تشكيل الحكومة، مشددا على حكومة «توافق وطني» فاصلا الوزارة عن النيابة، ومعتبرا في رده على سؤال ان القوات اللبنانية قيمة مضافة، وقد نجحت في الانتخابات بتقدم ولا إقصاء لأحد، وستكون لكل حصته، وللجميع مصلحة في التشكيل السريع للحكومة، مستغربا وضع الوزارات الأساسية بعهدة الطوائف الرئيسية، متسائلا، عما يشكوه الدرزي أو الأرمني أو أي طرف آخر. وخلال الجولة سئل الحريري عن موقفه فيما لو طالب حزب الله توزير احد ممن طالتهم العقوبات الاميركية، فنفى ان يكون الحزب طرح مثل هذه الأسماء، واضاف: لو حصل، فليس من الحكمة ان نوزر شخصا، من هذا الفريق او ذاك، مطلوبا حتى للانتربول الدولي، وعلينا معالجة الموضوع في المنظار القانوني وليس منظار التحدي.

الأوساط الحكومية تنفي أن يكون هناك من يضع شروطا على الحريري، وتعترف بوجود مطالب، ومن هذه المطالب حصرية التمثيل الشيعي بحزب الله وأمل، مناصفة (3+3) وأن يكون وزير الحزب القومي السوري هذه المرة من

الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله خلال لقائه رئيس المجلس نبيه بري بحضور الوزير علي حسن خليل ومعاون الأمين العام حسين الخليل

والتقى نصرالله مساء الجمعة رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتداول معه بالشأن الوزاري والتطورات الإقليمية، في حضور المعاون السياسي للرئيس بري الوزير علي حسن خليل والمعاون السياسي لنصرالله الحاج حسين خليل.

وكان وزير الخارجية الأميركية، مارك بومبيو، قال ان حكومته ستراجع برنامج مساعداتها العسكرية للبنان في ضوء نتائج الانتخابات والدور المتنامي لحزب الله في لبنان وسورية، ما أصبح معه يشكل مشكلة ليس في لبنان فقط، بل وسورية أيضاً، فضلا عن قدرته على إيجاد الفوضى والقيام بعمليات إرهابية في أنحاء العالم.

وزير الإعلام ملحم رياشي، وضع مسؤولية التعقيدات الحاصلة، خصوصا على مستوى مشاركة القوات اللبنانية في الحكومة على عاتق «نمرود» العهد الذي لم يسمه، حين قال في تغريدة له عبر تويتر: «لقد ظن نمرود أنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ويحصل على ما يشاء ويحتكر كل شيء لنفسه ولا يقاسم الخبز حتى مع اخوته، وبدأ يفسد في الأرض فتركه العلي ليبلغ أعلى برج بابل، وأسقطه من أعلى إلى أسفل فمات مسحوقا. واستوحى رياشي قصة نمرود من الأجواء الرمضانية، في إشارة الى «سورة البقرة»، الآية رقم 258 التي روت قصة النمرود ملك بابل مع إبراهيم الخليل عليه السلام.

وتعكس هذه التغريدة حالة الاستعصاء على التفاهم بين رئيس التيار الحر جبران باسيل والقوات اللبنانية، التي تستشعر محاولات دؤوبة لمحاصرتها وعزلها ومنعها من تشكيل حالة اعتراضية داخل مجلس الوزراء، في مواجهة الانفتاح المطلوب، كما يبدو، على نظام الأسد من باب النازحين والاقتصاد والترانزيت البري.

المسودة المسربة لتوزيع الحقائب على الكتل

1ـ حركة أمل ـ 3 وزراء
المالية ـ الشؤون الاجتماعية ـ الشباب والرياضة
2ـ حزب الله ـ 3 وزراء
العدل ـ الزراعة ـ وزارة الدولة لشؤون التخطيط
3ـ تيار المستقبل ـ 5 وزراء
الداخلية ـ الاتصالات ـ الإعلام ـ الاقتصاد ـ وزارة دولة
4ـ القوات اللبنانية ـ 3 وزراء
الصحة ـ البيئة ـ العمل
5ـ التيار الوطني الحر ـ 6 وزراء
نائب رئيس الحكومة ـ الخارجية ـ الطاقة ـ السياحة ـ الدفاع ـ وزارة دولة
6ـ الاشتراكي ـ 3 وزراء
الأشغال العامة ـ النقل ـ المهجرين
7ـ تكتل المردة وفيصل كرامي ـ وزير التربية والتعليم العالي
8ـ الكتائب ـ وزير دولة
9ـ حصة رئيس الجمهورية ـ 5 وزراء
الثقافة ـ الصناعة ـ وزارة الدولة لشؤون الفساد ـ التنمية الإدارية ـ وزارة دولة
على ان تتضمن حصة رئيس الجمهورية وزيرا سنيا + وزيرا درزيا

باسيل يؤكد للمعلم مخاوف لبنان من التداعيات السلبية للقانون رقم 10

بيروت ـ داود رمال: وجه وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل رسالة الى نظيره السوري وليد المعلم وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس،

أعرب فيها عن قلق لبنان من التداعيات السلبية المحتملة عليه للقانون رقم 10 الذي صدر في سورية، والرامي الى وضع مخطط تنظيمي عام في المناطق التي تهدمت بفعل الحرب السورية.

وإذ أكد الوزير باسيل أهمية هذا القانون في تشجيع الكثير من النازحين السوريين على العودة الى مناطقهم، إلا أنه شدد على خشية لبنان من أن تعيق شروط تطبيق هذا القانون عودة عدد غير قليل من هؤلاء النازحين الى مناطقهم. وأوضح وزير الخارجية في رسالته أن إجراءات الإعلان والنشر المتعلقة بالمراسيم التطبيقية للقانون رقم 10 ومهلة الثلاثين يوما المعطاة لمالكي العقارات للإدلاء بما يثبت ملكيتهم، غير كافية لإعلام أصحاب العلاقة من النازحين خلال الوقت المناسب. وحذر بالتالي من أن عدم قدرة النازحين عمليا على الإدلاء بما يثبت ملكيتهم خلال المهلة المعطاة قد يتسبب بخسارتهم لملكياتهم وشعورهم بفقدان الهوية الوطنية ما يؤدي الى حرمانهم من أحد الحوافز الرئيسة لعودتهم الى سورية. وفيما أعرب الوزير باسيل عن أمله في أن يلقى هذا الملف الاهتمام اللازم من قبل الحكومة السورية انطلاقا من حرص البلدين المشترك على عودة النازحين الى ديارهم في أقرب وقت، جدد التأكيد على تمسك لبنان بحقه المكرس دستوريا بمنع التوطين وعلى موقفه المبدئي من أن الحل المستدام الوحيد لأزمة النزوح السوري الى أراضيه هو في عودة النازحين الآمنة والكريمة الى المناطق الممكنة داخل سورية مع احترام عدم الإعادة القسرية وعدم ربط العودة بأي أمر آخر، مثل الحل السياسي.

وفي رسالة مماثلة إلى غوتيريس، عبر باسيل عن الهواجس اللبنانية من القانون رقم 10، ودعا الأمم المتحدة الى إجراء ما يلزم لحماية حق النازحين السوريين في الحفاظ على أملاكهم والى التواصل والتنسيق مع السلطات السورية لهذه الغاية. كما دعا المنظمة الدولية الى تحمل مسؤولياتها كاملة لناحية إبلاغ كل السوريين في لبنان بهذا القانون وحثهم على إجراء ما يلزم لإثبات ملكياتهم وعلى العودة الى سورية.

وقال وزير الخارجية إن لبنان يواجه صعوبات جمة تحول دون إمكان إبلاغه النازحين السوريين بهذا القانون وذلك بسبب النتائج السلبية للسياسة العقيمة التي جرى اعتمادها من قبل منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال النازحين في لبنان والتي تقوم على حجب المعلومات التي تطلبها الحكومة اللبنانية من هذه المنظمات وغياب الشفافية المطلوبة وعلى تعقيد عملية التواصل الفعالة مع عموم النازحين السوريين، بالإضافة إلى غياب قاعدة معلومات واضحة عنهم وعن أماكن وجودهم.

وفي هذا الاطار، دعا الوزير باسيل الأمم المتحدة الى إجراء مراجعة سريعة وشاملة لسياستها حيال النازحين، وانتقد التأثير السلبي المستمر الذي تسببه سياسة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لناحية تخويف النازحين الراغبين في العودة الى المناطق التي توقفت فيها العمليات القتالية في سورية.